

الاقتصاد الدائري وأثره على الاستدامة - بعض دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجا -

The Circular Economy and Its Impact on Sustainability - A Case Study of Some GCC Countries

د. مروة حمايدية

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة، مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة

maroua.hemaidia@univ-tebessa.dz

تاريخ القبول: 2026/05/02

تاريخ الاستلام: 2025/12/12

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر الاقتصاد الدائري على الاستدامة بالاعتماد على دول مجلس التعاون الخليجي كنموذج، فالاقتصاد الدائري نظام متجدد يسعى إلى تقليل النفايات والتلوث وانبعاثات الكربون عن طريق إعادة استخدام المواد والمنتجات الحالية ومشاركتها وإعادة تدويرها، فهو يساهم في ترسيخ مبادئ التنمية المستدامة من خلال تعزيز كفاءة الموارد وتقليل النفايات، مما يعزز الاعتماد على الموارد المتجددة وتشجيع إنشاء سلاسل قيمة دائرية، ودفع عجلة الاستدامة في مختلف القطاعات من خلال انتشار الممارسات الدائرية من التصنيع إلى إدارة النفايات، وبالتالي توفير طريق لمستقبل مستدام ومزدهر يوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والعدالة الاجتماعية، وقد ركزت هذه الدراسة على دول مجلس التعاون الخليجي مع اختيار عينة من هذه الدول (الإمارات، قطر، السعودية) كنموذج، وقد توصلت الدراسة إلى أن دول المجلس قد حققت تقدماً ملموساً في مسار الاستدامة ومبادرات المناخ، إذ تبنت أهدافاً طموحة في الاقتصاد الدائري وإدارة النفايات.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الدائري، الاستدامة، إدارة النفايات.

تصنيف JEL: Q42, Q50, Q57

Abstract :

This study aims to clarify the impact of the circular economy on sustainability, relying on the Gulf Cooperation Council (GCC) countries as a model. The circular economy is a renewable system that seeks to reduce waste, pollution, and carbon emissions by reusing, sharing, and recycling existing materials and products. It contributes to establishing the principles of sustainable development by enhancing resource efficiency and reducing waste, which promotes reliance on renewable resources, encourages the creation of circular value chains, and drives sustainability across various sectors through the spread of circular practices from manufacturing to waste management. This, in turn, provides a pathway for a sustainable and prosperous future that balances economic growth, environmental preservation, and social justice. The study focused on the GCC countries, selecting a sample from these countries (the UAE, Qatar, Saudi Arabia) as a model. The study concluded that the GCC countries have made significant progress in the path toward sustainability and climate initiatives, adopting ambitious goals in circular economy and waste management.

Keywords : Circular economy, sustainability, waste management.

Jel Classification Codes : Q57, Q50, Q42.

1. مقدمة

تواجه الدول اليوم الكثير من التغيرات السريعة والعميقة التي ساهمت في بروز العديد من التحديات العالمية الملحة المتمثلة في التدهور البيئي، ونضوب الموارد، وتغير المناخ، ومع تزايد الطلب على الموارد المحدودة لم يعد الاقتصاد الخطي التقليدي مواكبا لهذه التحديات، فأصبحت الدول تسعى لتطوير مختلف إستراتيجياتها في مختلف القطاعات بما يتماشى مع هذه التطورات، ومن هذا المنطلق ظهرت الحاجة إلى تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري لإنقاذ الثروات الطبيعية، وكذا توطيد أسس تنمية مستدامة متوازنة، لا تهدد أمن الأجيال القادمة ولا تخل بالنظام البيئي.

ومع استمرار توجه العالم المتزايد نحو الحلول المستدامة، والتصارع مع مشكلة الانبعاثات الكربونية وإدارة النفايات ومشكلة هدر الغذاء وغيرها، ظهر الاقتصاد الدائري كحل واعد، ليساهم في تعزيز الاستدامة من خلال تقليل النفايات والقضاء على مشاكل الهدر والقدرة على خفض الانبعاثات الكربونية، ما يساعد على الاستفادة القصوى من الموارد، مما يجعل الاستدامة محورا رئيسيا في الاقتصاد الدائري الذي يساهم في تقديم حلولاً للتحديات العالمية المتنامية.

إشكالية الدراسة: وفي هذا الإطار نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

" كيف يساهم الاقتصاد الدائري في تعزيز الاستدامة بدول مجلس التعاون الخليجي ؟"

ويمكن تقسيم هذه الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الاقتصاد الدائري وما دوره في تحقيق الاستدامة؟

- فيما تتمثل سياسة الاقتصاد الدائري بدول مجلس التعاون الخليجي؟

- ما واقع الاستدامة بدول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، قطر، السعودية)

فرضية الدراسة: وللإجابة على الإشكالية المطروحة سيتم دراسة الفرضية التالية:

" يساهم الاقتصاد الدائري في تعزيز الاستدامة بدول مجلس التعاون الخليجي "

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال تسليط الضوء على الاقتصاد الدائري وكيفية تطبيقه باعتباره ينعكس على البيئة وعلى الاقتصاد في نفس الوقت، كما أنه يساهم في التحكم بشكل أكبر في الموارد والإمكانات، بالإضافة إلى مدى تأثيره على الاستدامة بمختلف أنواعها (البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية).

منهج الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي في عرض المفاهيم النظرية، والمنهج التحليلي لتحليل أبعاد الاقتصاد الدائري وأثره على الاستدامة، وكيفية تطبيق سياساته في الدول محل الدراسة.

الدراسات السابقة: من بين الدراسات التي ركزت على الاقتصاد الدائري ودوره في تحقيق الاستدامة ما يلي:

- دراسة (2025, Pawan Budhar, Smirti Kutaula): والتي سلطت الضوء على الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة والآثار المترتبة على المنظمات والمجتمع، وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الدائري يعمل على تقليل استهلاك الموارد الطبيعية مما يسهم في انعكاسات ايجابية على الأجيال القادمة.

- دراسة نبيل بن موسى (2022): سلطت الدراسة الضوء على دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة، وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الدائري يمتلك من الإمكانيات ما يمكنه من القضاء على عيوب الاقتصاد الخطي، وذلك من خلال إعادة التدوير واستخدام النفايات والتقليل من استنزاف الموارد.

- دراسة هاشيم مريم نبيلة (2025): تطرقت هذه الدراسة إلى التحول نحو الاقتصاد الدائري: خطوة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الدائري في الجزائر يركز أساسا على دعم قطاع إعادة التدوير، ولانتقال نحو الاقتصاد الدائري يجب توفر العديد من الميكانيزمات والمتطلبات الكفيلة بتنفيذ ركائزه من بينها الرفع التدريجي من المعدلات الحالية لتدوير النفايات.

2. الجوانب النظرية للاقتصاد الدائري

1.2. مفهوم الاقتصاد الدائري ومبادئه

استخدم مصطلح الاقتصاد الدائري رسميا في نموذج اقتصادي لأول مرة من قبل بيرس وترنر سنة 1990 واستنادا إلى مبدأ أن " كل شيء مدخل لكل شيء آخر"، ألقى المؤلفان نظرة نقدية على النظام الاقتصادي الخطي التقليدي، وطورا نمودجا اقتصاديا أطلق عليه اسم الاقتصاد الدائري، والذي يبرز العلاقة بين الاقتصاد والبيئة، ويدمج ثلاث وظائف اقتصادية للبيئة: مورد الموارد، ومستوعب النفايات، ومصدر المنفعة، كما قام الباحثان بطرح مفهوم الأنظمة المغلقة وتصور اقتصاد مستقبلي يعمل على إعادة إنتاج المخزون المحدود من المدخلات وإعادة تدوير مخرجات

النفائات، ومن شأن هذا الاقتصاد المغلق أن يسعى إلى الحفاظ على إجمالي مخزون رأس المال ويتناقض بشكل كبير مع الاقتصاد الصناعي المفتوح المعتمد على المواد. (Vasileios Risos, 2017, p. 05)

فالاقتصاد الدائري يقدم تحولاً منهجياً معززاً نهجاً متجدداً يحافظ على استخدام الموارد لأطول فترة ممكنة من خلال إعادة التدوير، وإعادة الاستخدام، وإعادة التصنيع والتجديد. (S.Ramaswamy, 2024, p. 482)

ويعرف أيضاً بأنه: "أحد النماذج الاقتصادية المستدامة الحالية، حيث تصمم المنتجات والمواد بطريقة تمكن من إعادة استخدامها أو إعادة تصنيعها أو إعادة تدويرها أو استعادتها، وبالتالي الحفاظ عليها لأطول فترة ممكنة إلى جانب الموارد التي تصنع منها، وتقليل توليد النفائات وخاصة النفائات الخطرة، ومنع أو تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري". (SARA.C, 2024, p. 01)

ويعرف الاقتصاد الدائري أيضاً بأنه: "نموذج اقتصادي مستدام يستبدل نموذج "الأخذ، التصنيع، التخلص" الخطي بدورات التدوير والاستعادة، مستهدفاً التغييرات النظامية في المجالات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية". (S.Ramaswamy, 2024, p. 585)

الشكل رقم 01: الاقتصاد الدائري



المصدر: (S.Ramaswamy, 2024, p. 484)

كما يعرف أيضاً بأنه: "اقتصاد حيوي يهدف إلى التغيير من خلال اعتماد التطوير والابتكار في الصناعة والاستهلاك، وتوفير العديد من الفرص لضمان الاستدامة والنمو على المدى الطويل." (الجزار، 2018، صفحة 12)

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن الاقتصاد الدائري نموذج اقتصادي يقضي على الهدر ويستغل الموارد باستمرار من خلال الاعتماد على الأنظمة المغلقة، مما يضمن تحقيق الاستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي.

وهناك العديد من الفوائد التي ستتحقق من وراء الانتقال إلى الاقتصاد الدائري، نذكرها فيما يلي:
(غلاب، ديسمبر 2021، الصفحات 448-449)

- بالنسبة للأرض والإنسانية: الاقتصاد الدائري يحمي الموارد الطبيعية ويقلل من خطر نضوبها عبر استخدام فعال للقيمة المادية وإعادة استخدام النفايات، كما يساهم في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة.
- بالنسبة للدول والمناطق: يهدف الانتقال إلى الاقتصاد الدائري إلى تحقيق قيمة اقتصادية، وتوفير فرص عمل، وتأمين الموارد الإستراتيجية بما في ذلك تجنب بعض الواردات وتعزيز النمو.
- بالنسبة للشركات: إن التحول نحو مبادئ الاقتصاد الدائري يسمح بالحماية من المخاطر ويشكل فرصة لبناء ميزة تنافسية بالإضافة إلى علاقة أفضل مع العملاء.
- بالنسبة للمستهلكين: من وجهة نظر المستهلك، سيجلب الاقتصاد الدائري فرصا جديدة، والتي تقيد بشكل مباشر منتجي السلع والخدمات، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تقديم عروض جديدة بأسعار منخفضة فهو يعتبر بمثابة فرصة لتحقيق قيم إضافية للمستهلك.
- يبتعد الاقتصاد الدائري عن النماذج الخطية التقليدية، مركزا على الاستدامة والحفاظ على الموارد ويستند على مجموعة من المبادئ التي توجه استخدام الموارد والحد من النفايات، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي: (Edoardo Chiarotti, 2024, p. 7)
- التصميم الدائري: يعد تصميم المنتجات والأنظمة والعمليات للحد من النفايات والتلوث أمرا بالغ الأهمية، ويشمل ذلك منع التلوث عن طريق إزالة المواد الضارة، وتقليل الانبعاثات.
- تحسين الموارد والحفاظ على قيمتها: يضمن هذا المبدأ الحفاظ على قيمة الموارد في الاقتصاد، مما يقلل من الهدر والاستهلاك.
- تحديد النظم الطبيعية: يعد دعم رأس المال الطبيعي من خلال ممارسات مستدامة أمرا مهما، ويشمل ذلك إدارة الموارد المتجددة بعناية.
- التفكير النظمي: يركز هذا المبدأ على فهم الروابط بين الأنشطة الاقتصادية والآثار البيئية، ويتضمن إدراك حلقات التغذية الراجعة والعواقب طويلة المدى لاتخاذ قرارات مدروسة.
- الابتكار والتكنولوجيا: تمكن التطورات التكنولوجية ممارسات الاقتصاد الدائري من خلال دعم نماذج الأعمال الجديدة، ومشاركة الموارد، وتتبع سلسلة التوريد.
- دعم السياسات: من الضروري وضع أطر سياسات فعالة لتطبيق ممارسات الاقتصاد الدائري، ويشمل ذلك وضع لوائح تحفز الممارسات المستدامة، وتقديم مكافآت اقتصادية، ووضع معايير على مستوى كل قطاع.

- **التحول في الأعمال:** يجب تطوير نماذج الأعمال وإعادة تصميم سلاسل التوريد لاستعادة المواد، ووضع مقاييس أداء لتحقيق النجاح الدائري، ويتطلب التزاما تنظيميا وتغييرات طويلة الأمد.

2.2. علاقة الاقتصاد الدائري بالاستدامة

تعرف الاستدامة بأنها: "تحسينات متزامنة في الرفاهية البشرية والبيئية، وليست مجرد تخفيض للأضرار أو الأدنى". (Tai Munro, 2023, p. 13)

وتعرف أيضا بأنها: "توازن ديناميكي في عملية التفاعل بين السكان والقدرة الاستيعابية لبيئتهم" (Ben-Eli, 2015, p. 03)

كما تشير الاستدامة أيضا إلى القدرة على العمل بطريقة تدعم الرفاهية البيئية والاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل، وتشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتقليل النفايات، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمرونة الاقتصادية، كما تركز الممارسات المستدامة على تقليل الأثر البيئي، وتحسين كفاءة الطاقة. (Dhafr, 2021, p. 03)

ومن التعريفات السابقة يمكن القول بأن الاستدامة مجال واسع يشمل الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

ويمثل الاقتصاد الدائري نهجا تحويليا يتناول الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية للاستدامة من خلال التغييرات النظامية في استخدام الموارد وأنماط الاستهلاك، وفيما يلي سيتم إبراز دور الاقتصاد الدائري في تحقيق الاستدامة في النقاط التالية: (Ellen Mac Arthur, 2021)

- **الاستدامة البيئية:** لا يزال الحد من النفايات والتلوث يمثل تحديا بالغ الأهمية، ويمكن لممارسات الاقتصاد الدائري أن تقلل من النفايات بنسبة 80 بالمائة في قطاع التصنيع، كما أن تقليل استخراج الموارد من خلال النهج الدائري يمكن أن يقلل من التدهور البيئي بنسبة 40 بالمائة.

- **الاستدامة الاقتصادية:** إن ابتكارات الاقتصاد الدائري يمكن أن تولد فوائد اقتصادية، كما أن نماذج الأعمال الدائرية قد تخلق وظائف جديدة، بالإضافة إلى أن المؤسسات التي تطبق ممارسات الاقتصاد الدائري تحقق وفورات في التكاليف تتراوح بين 25 و30 بالمائة من خلال كفاءة الموارد.

- **الاستدامة الاجتماعية:** إن مبادرات الاقتصاد الدائري قد تحسن مستوى المعيشة في المجتمعات من خلال الحد من النفايات وتوفير الفرص الاقتصادية، فنجاح الاقتصاد الدائري يتطلب سياسات متكاملة بحماية البيئة والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ولتحقيق أهداف الاستدامة من خلال ممارسات الاقتصاد الدائري يتطلب ذلك جهودا منسقة من الحكومات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.

3. إستراتيجية الاقتصاد الدائري لبعض دول مجلس التعاون الخليجي

1.3. التجربة الإماراتية في الاقتصاد الدائري

1.1.3. إستراتيجية الإمارات في التحول إلى الاقتصاد الدائري: اعتمد مجلس الوزراء سياسة

الاقتصاد الدائري لدولة الإمارات للفترة 2021-2031، والتي تمثل إطاراً متكاملًا لتوجيه الجهود نحو تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية. وتهدف السياسة إلى تبني أساليب وتقنيات حديثة في مجالي الاستهلاك والإنتاج، بما يعزز جودة حياة الأجيال الحالية والمستقبلية، ويرفع كفاءة استغلال الموارد الطبيعية، مع تقليل الفاقد والهدر، كما تم تحديد أربعة قطاعات رئيسية ذات أولوية بناءً على دورها المحوري في الاقتصاد الإماراتي وإمكانياتها الكبيرة لتحفيز وتطوير نموذج الاقتصاد الدائري في الدولة، وهي كالتالي: (الدائري، 2021-2031، صفحة 05)

- **التصنيع المستدام:** اعتماد مبادئ الاقتصاد الدائري في قطاع التصنيع يهدف إلى تمكين دولة الإمارات من تحسين كفاءة الحصول على المنتجات المستوردة والمحلية. يتم التركيز على تصميم وتصنيع وإصلاح وإعادة استخدام وإعادة تصنيع هذه المنتجات، ثم إعادة تدويرها بشكل أكثر فاعلية. تسعى هذه الجهود إلى تقليل استهلاك المواد والموارد، مع الحفاظ على المواد ذات القيمة العالية واستخدامها بدلاً من فقدانها أو هدرها في مكبات النفايات.

- **البنية التحتية الخضراء:** في قطاع البنية التحتية، يُهدر ما يقارب 15-10% من مواد البناء خلال عمليات التشييد، كما تُدفن غالبية مواد الهدم دون استغلال أي قيمة منها، تسعى دولة الإمارات من خلال تبني استراتيجيات الاقتصاد الدائري في هذا القطاع، إلى تطوير بنية تحتية أكثر كفاءة أثناء عمليات البناء والهدم، ويكون ذلك من خلال تقليل استخدام المواد والموارد إلى الحد الأدنى، إلى جانب تقليص مستوى التلوث، مع التركيز على الاحتفاظ بالمواد ذات القيمة وإعادة استخدامها بدلاً من فقدانها أو إهدارها. (الدائري، 2021-2031، صفحة 08)

- **النقل المستدام:** تعتبر المركبات مسؤولة عما يقارب 15 بالمائة من انبعاثات الكربون في دولة الإمارات في قطاع النقل، وفي نهاية عمرها تشكل تلك المركبات كمية كبيرة من النفايات غير المستغلة. (الدائري، 2021-2031، صفحة 12)

- **إنتاج واستهلاك الغذاء المستدام:** بتبني استراتيجيات الاقتصاد الدائري في قطاع الأغذية، تتطلع دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تعزيز صحة أنظمتها البيئية، إلى جانب ذلك تسعى الدولة إلى تقليل هدر الغذاء وزيادة الاستفادة من النفايات العضوية بطريقة أكثر كفاءة وإنتاجية.

2.1.3. آليات دولة الإمارات لتطبيق الاقتصاد الدائري: يُعد اقتصاد دولة الإمارات أحد أكثر

الاقتصاديات تنافسية على مستوى العالم، مما جعل من الاقتصاد الدائري عنصراً حيوياً في سياساتها الاقتصادية. وفي هذا الإطار، ستعتمد دولة الإمارات على شراكاتها مع الجهات المحلية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى التعاون الدولي الإستراتيجي، من أجل تطبيق سياسة الاقتصاد الدائري بفعالية، ويتمثل دور الحكومة في التحول للاقتصاد الدائري من خلال ما يلي:

(<https://wam.ae/ar/details/1395302903921>)، (2025)

- تبني اتجاه واضح: يمكن للحكومة على المستوى المحلي أن تساهم في تحديد اتجاه واضح للاقتصاد الدائري، من خلال دمج مبادئ واستراتيجيات الاقتصاد الدائري في استراتيجيات وخطط وسياسات القطاع، وبالتالي تحديد العوائق و خارطة طريق لكيفية تحقيق الفرص ومعالجة العوائق.
- التركيز على كيفية قياس النمو الاقتصادي في الاقتصاد الدائري: في النموذج الاقتصادي الحالي، يتم تقييم النمو الاقتصادي بشكل شبه حصري بناءً على معدل التدفق، مثل الناتج المحلي الإجمالي، مع وجود سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق أقصى زيادة لهذا التدفق، في المقابل يعتمد الاقتصاد الدائري بشكل أكبر على قياس قيمة الأصول سواء التقنية أو البيئية، ويعمل على تطوير مبادئ وسياسات تعزز الحفاظ على هذه القيمة وتزيدها، لذلك يُسهم الاقتصاد الدائري في تحقيق توازن بين تحسين القيم المستمدة من أرصدة وتدفقات الأصول البيئية والتقنية معاً.
- الوعي وتنمية القدرات: يمكن أن تشمل مبادرات بناء القدرات والتوعية دورات تدريبية وورش عمل، ووضع أدلة أو إقامة شبكات لأصحاب المصلحة، وتنظيم فعاليات لتبادل المعارف، وحملات للتوعية والتثقيف.
- الشراكة والتعاون: الانتقال نحو الاقتصاد الدائري يتطلب تغييرات جذرية وشاملة، مما يستدعي تضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص، والمجتمع الأكاديمي، ومنظمات المجتمع المدني، إلى جانب التعاون مع المجتمع الدولي.
- ضمان التمويل المستدام: ويتم ذلك من خلال المساهمة في إزالة الحواجز والعوائق أمام فرص التمويل والاستثمار وتوفير فرص متعددة في مجال الاقتصاد الدائري.
- المشتريات العامة: يمكن تعزيزها عن طريق إدراج مبادئ ومعايير الاقتصاد الدائري في قانون المشتريات أو المبادئ التوجيهية، من خلال وضع قائمة بالموردين أو المواد المفضلة التي تلبى مبادئ الاقتصاد الدائري.

- إدارة النفايات: يمكن زيادة الاستثمار في تطوير البنية التحتية لإعادة استخدام المواد وإعادة التدوير، كما أنه من شأن التثقيف والتوجيه بشأن معالجة النفايات أن يرفع من وعي المجتمع ومختلف القطاعات بالآثار السلبية على البيئة وصحة الإنسان، بالإضافة إلى توعيتهم بإمكانية استرداد القيمة من المواد.
- التكنولوجيا: تقوم التكنولوجيا والثورة الرقمية بدور حيوي في تعزيز التحول إلى الاقتصاد الدائري، والمساهمة في خلق العديد من الفرص.

2.3. التجربة القطرية في الاقتصاد الدائري

- 1.2.3. إستراتيجية دولة قطر في الاقتصاد الدائري: وفقاً للدراسات الحديثة التي أجراها مجلس التعاون الخليجي، تبين أن المنطقة قادرة على توفير ما يصل إلى 138 مليار دولار بحلول عام 2030 من خلال التحول إلى نموذج الاقتصاد الدائري. وبناءً على ذلك، تسعى دولة قطر إلى تطوير نهج اقتصادي دائري خاص بها، مع التركيز على رسم خطة دقيقة ومحددة لهذا التحول بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030 والتطلعات التي تسعى لتحقيقها، ولتنفيذ هذا النهج تعكف قطر على تحليل العقبات التي قد تواجه الانتقال إلى الاقتصاد الدائري، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الفرص المحتملة التي يمكن استثمارها ضمن مختلف القطاعات المعنية التالية: (حناوي، 2023، صفحة 05)

- قطاع الضيافة: يميل هذا القطاع لتبني استراتيجيات مستدامة لتحسين كفاءته التشغيلية لتوفير الخدمات المستدامة، ومع توسع قطاع الضيافة في قطر استوجب تطبيق مجموعة من السياسات الداعمة والمتمثلة فيما يلي:
- اعتماد شهادات لمعايير الاستدامة مثل جوائز المفتاح الأخضر في جميع الفنادق.
- إتاحة الوصول إلى البيانات من خلال القياسات الذكية والاستطلاعات السياحية لتمكين التدخلات المستهدفة.
- استفادة قطاع الضيافة بشكل كبير من وضع سياسات خضراء ومستدامة للمشتريات، حيث تقود تلك السياسات الاقتصاد بشكل جماعي نحو إنشاء سلسلة توريد أكثر استدامة.
- اعتماد "بليدج" وهي شهادة وقياس معياري لمخلفات الأغذية في الفنادق.
- قطاع الغذاء والنفايات المنزلية: يُعتبر استهلاك الأغذية وعمليات تعبئتها وتغليفها من الأسباب الرئيسية لتراكم النفايات، حيث تسهم مكبات النفايات في إنتاج كميات كبيرة من غاز الميثان، وهو من أقوى غازات الاحتباس الحراري، وللحد من التأثيرات الناتجة عن هدر الطعام في هذا القطاع،

يصبح من الضروري تنفيذ حملات توعية تهدف إلى مكافحة الهدر وتعزيز تغييرات إيجابية في سلوك الأفراد ضمن هذا المجال.

- **البيئة المبنية:** إعداد إستراتيجية للمباني المستدامة تشمل كلاً من المباني الحالية والجديدة، وتطبيق إصدار إلزامي لشهادات كفاءة الطاقة لجميع هذه المباني، إلى جانب توجيه التصميم الجديدة لتكون رائدة في كفاءة استخدام الطاقة.

2.2.3. مبادئ تطبيق الاقتصاد الدائري بدولة قطر: لتطبيق إستراتيجية الاقتصاد الدائري بدولة

قطر هناك مجموعة من المبادئ الواجب تنفيذها ومن بينها ما يلي: (حناوي، 2023، صفحة 07)

- **جمع البيانات واستخدامها لإثراء السياسات:** لدى قطر فرصة كبيرة لتحفيز وتحسين قدرتها على جمع البيانات والاستفادة منها.

- **إتباع نهج على نطاق المنظومة:** هناك ضرورة لاعتماد نهج شامل ومتكامل على مستوى المنظومة في صياغة السياسات، بهدف تعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة خلال عمليات اتخاذ القرار، وبالتالي فإن تطوير سياسات وإجراءات توفر إطاراً واضحاً لمعالجة التحديات والفجوات في مختلف القطاعات سيؤدي إلى تحقيق نتائج أكثر تأثيراً وفعالية.

- **وضع إطار تشريعي قوي للتغيير:** توفر التشريعات إطاراً واضحاً وقوياً للتغيير وذلك لتمكين صناع القرارات من وضع سياسات قائمة على الأدلة.

- **توعية المواطنين والمستهلكين:** وعي المستهلك والمواطن هو مفتاح القناعة بالتغيير الكامل، ويجب أن تكون الأدوات التوعوية والتثقيفية جنبا إلى جنب مع التغيير التشريعي.

- **دمج إستراتيجية الاقتصاد الدائري مع إستراتيجية قطر للاستثمار الأجنبي المباشر:** ينبغي لقطر أن تستفيد من إستراتيجيتها المتعلقة بالمنطقة الحرة ونهجها المفتوح إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر.

3.3. التجربة السعودية في الاقتصاد الدائري: رؤية 2030 تُعد ركيزة أساسية لتعزيز التحول نحو الاقتصاد الدائري في المملكة العربية السعودية، حيث تروج لنماذج اقتصادية مبتكرة تعتمد على إعادة الاستخدام، وإعادة التدوير، وتطبيق العمليات ذات الدورات المغلقة.

1.3.3. استراتيجيات تعزيز الاقتصاد الدائري في السعودية: لتطبيق الاقتصاد الدائري في

السعودية ركزت هذه الأخيرة على تبني مجموعة من الاستراتيجيات والمتمثلة في: (الاقتصاد- الدائري- وأثره- على- الاستدامة، 2024)

- **تطوير السياسات والتشريعات:** تطوير السياسات والتشريعات الداعمة للاقتصاد الدائري يلعب دوراً محورياً في تحقيق أهداف الاستدامة، لذا ينبغي على الحكومة اعتماد أطر تنظيمية تعزز ممارسات التدوير وإعادة الاستخدام، وتشجع الابتكار لتطوير حلول مبتكرة في هذا القطاع.

- **تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص:** التعاون بين القطاعين العام والخاص يشكل ركيزة أساسية لدعم الاقتصاد الدائري، حيث يمكن أن تؤدي الشراكات إلى تطوير مشروعات مبتكرة وتعزيز الاستثمارات في تقنيات الاستدامة.

- **دعم الابتكار والبحث العلمي:** الاستثمار في البحث العلمي والابتكار في مجال الاقتصاد الدائري يعزز من تطوير حلول جديدة وتكنولوجيا متقدمة.

- **رفع الوعي وتعزيز الثقافة البيئية:** زيادة الوعي وتعزيز الفهم البيئي عبر حملات التوعية والبرامج التعليمية قد يسهمان بشكل فعال في تغيير سلوك الأفراد ودفعهم نحو تبني مبادئ الاقتصاد الدائري.

2.3.3. مبادرات دمج الاقتصاد الدائري: أطلقت السعودية مجموعة من المبادرات التي تسعى من خلالها إلى دمج الاقتصاد الدائري ضمن رؤية 2030 وقد تمثلت هذه المبادرات في: (حسن، 2025، صفحة 04)

- **مبادرة الاقتصاد الدائري للكربون (CCE) لتعزيز خفض الكربون وإعادة استخدامه وتخزينه:** يدعم هذا الإطار تحقيق التوازن في الدورة الكربونية، مما يسهم في تحقيق هدف المملكة العربية السعودية بالوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2060، وذلك ضمن مبادرة السعودية الخضراء الطموحة.

- **زيادة برامج التدوير:** المملكة أطلقت مشروعات لإعادة تدوير النفايات الصناعية والمنزلية مثل مشروع المبادرة الوطنية لإعادة تدوير النفايات البلاستيكية، ومشروع تدوير النفايات الالكترونية.

- **التشجيع على الابتكار الأخضر:** دعم الشركات الناشئة والمشاريع التي تقدم حلولاً مستدامة.

- **مشروع "ذا لاين" (NEOM):** يعتمد على مبادئ الاستدامة بالكامل، وتصميم المدينة بدون سيارات، مما يقلل الانبعاثات إلى صفر تقريباً مع إعادة استخدام المياه والطاقة بفعالية.

- **مشروع البحر الأحمر للتطوير:** يعتمد على إعادة التدوير الكامل للنفايات، وتحتلية المياه بالطاقة المتجددة وإعادة استخدام المياه الرمادية (المياه قليلة التلوث).

- **مدينة أوكساجون في نيوم:** تجسد "أوكساجون"، المصممة كأكبر مجمع صناعي عائم في العالم، رؤية المملكة لأنظمة حضرية وصناعية مغلقة ومستدامة.

- مبادرة **SABIC TRUCIRCLE™** : تضع مبادرة TRUCIRCLE™ من سابك معيارًا جديدًا لإعادة تدوير البلاستيك في السعودية، بهدف معالجة أكثر من مليون طن متري من النفايات البلاستيكية.

4. أثر تطبيق إستراتيجية الاقتصاد الدائري على الاستدامة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، قطر، السعودية)

1.4. واقع الاستدامة بدولة الإمارات: منذ أوائل الألفية بدأت الإمارات في بناء أسس واضحة لتحقيق الاستدامة، إلا أن البداية الفعلية جاءت في عام 2008 مع إطلاق مبادرة مصدر لتعزيز الجهود المتعلقة بالاستدامة، تُعتبر هذه المبادرات حجر الأساس لرؤية مستقبلية تستهدف الدولة من خلالها تحقيق توازن مثالي بين النمو الاقتصادي المستدام والحفاظ على البيئة.

1.1.4. رؤية الإمارات العربية المتحدة للاستدامة

- أهداف الاستدامة في الإمارات رؤية 2050: من أبرز ملامح رؤية الإمارات للاستدامة 2050 ما يلي: (مبادرات-الاستدامة-في-الإمارات-ابتكارات-رائدة-للتنمية-المستدامة، 2025)

- إستراتيجية الطاقة 2050: تركز مبادرات الاستدامة في إطار إستراتيجية الإمارات للطاقة 2050 على تحقيق توازن مستدام بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. تسعى هذه الجهود إلى تعزيز استخدام مصادر الطاقة النظيفة والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، وفي هذا السياق تعمل الإمارات على تنويع مصادر الطاقة بالاعتماد على مزيج يشمل الطاقة المتجددة والنظيفة، مع تخصيص استثمارات تصل إلى 600 مليار درهم حتى عام 2050، كما تتضمن الأهداف الإستراتيجية رفع كفاءة استهلاك الطاقة بنسبة 40 % على مستوى الأفراد والمؤسسات، وزيادة نسبة الطاقة النظيفة لتشكل 50% من إجمالي إنتاج الطاقة.

- إستراتيجية الحياد الكربوني 2050: تحقيق الحياد الكربوني في الإمارات يعني الوصول إلى نقطة يتساوى فيها إجمالي الانبعاثات الكربونية مع مقدار الانبعاثات التي يتم تقليصها أو امتصاصها، أو معادلتها.

2.1.4. رؤية الإمارات للاستدامة 2071: تعتمد رؤية 2071 على أربعة محاور رئيسية:

- الاقتصاد المستدام والمتنوع القائم على تعزيز الابتكار وريادة الأعمال، وتقليل الاعتماد على النفط.

- البيئة المستدامة وجودة الحياة من خلال تحقيق التوازن بين النمو الحضري وحماية الموارد الطبيعية، والاستثمار في المدن الذكية والبنية التحتية المستدامة، إلى جانب تطوير قطاعات الصحة والتعليم والخدمات المجتمعية.

- إنشاء نظام تعليمي متطور يعتم على الابتكار والتكنولوجيا، مع التركيز على أبحاث الفضاء والطاقة النظيفة لإعداد جيل جديد من القادة المبدعين.

- بناء حكومة رائدة وعصرية تعتمد على الذكاء الاصطناعي والتقنيات الذكية ودمجها في خطط الاستدامة لضمان إدارة الموارد بكفاءة وتعزيز جودة الحياة.

3.1.4. أبرز مبادرات الاستدامة في الإمارات: لمبادرات الاستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة دوراً أساسياً في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة، حيث تدعم هذه المبادرات بشكل مباشر رؤية الإمارات 2050 التي تركز على بناء اقتصاد مستدام ومتنوع يعتمد على المعرفة، و تسعى الإمارات من خلال مبادراتها المختلفة في مجال الاستدامة إلى تحقيق الريادة العالمية في الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الخضراء، مع تعزيز الابتكار في التقنيات النظيفة واعتماد الممارسات المستدامة عبر جميع القطاعات الاقتصادية، وفيما يلي أبرز هذه المبادرات: (مبادرات-الاستدامة- في-الإمارات-ابتكارات-رائدة-للتنمية-المستدامة، 2025)

- **مشاريع الطاقة المتجددة ودورها في الاستدامة:** تعد مدينة محمد بن راشد للطاقة الشمسية أحد أبرز مبادرات الاستدامة في الإمارات ومن المخطط أن تصل طاقته الإنتاجية إلى 5000 ميغاوات بحلول 2030 باستثمارات تبلغ 50 مليار درهم، مما يسهم في خفض ما يزيد على 6.5 مليون طن من الانبعاثات الكربونية سنوياً.

- **مدينة مصدر في أبو ظبي:** تعد مدينة مصدر واحدة من أفضل المدن الذكية والمستدامة عالمياً، وهي أول مدينة خالية من الكربون حيث تعتمد على مصادر طاقة متجددة 100 بالمائة، إذ صممت وفق مبادئ التنمية البيئية والمباني الخضراء، ومصادر طاقة نظيفة، كما تتميز هذه المدينة بتصميم معماري ذكي يعزز تدفق الهواء الطبيعي ويقلل استهلاك الطاقة والمياه، كما تطبق المدينة نظام نقل كهربائي ذاتي القيادة يمنع التلوث الناتج عن المركبات التقليدية.

- **مدينة الشارقة المستدامة:** تعد مدينة الشارقة المستدامة أول مجتمع متكامل في الإمارة يحقق استهلاكاً صفرياً للطاقة مما يعكس التزام الإمارات بالاستدامة، يضم المشروع 1120 وحدة سكنية بتصاميم مبتكرة تقلل استهلاك الطاقة وتعزز الاستفادة من الموارد الطبيعية، مما يسهم في تحسين جودة الحياة وتقليل التلوث.

- **على الصعيد الاقتصادي** فإن الاستثمار في الاستدامة سيسهم في تحقيق نمو اقتصادي سنوي بنسبة 5 بالمائة حتى عام 2030 مما يعزز مكانة الإمارات كدولة رائدة في التنمية المستدامة عالمياً.

2.4. واقع الاستدامة بدولة قطر: أصدرت وزارة البلدية في دولة قطر تقرير الاستدامة 2025، الذي يُعتبر وثيقة متكاملة تستعرض تقدم الدولة نحو تطوير مدن أكثر استدامة، تعزيز الأمن الغذائي، وتشجيع التحول الرقمي، مع ضمان رفاهية المجتمعات، يعكس التقرير التزام الوزارة الدائم ببناء دولة مستدامة ومرنة تضع الإنسان في صميم أولوياتها، حيث تُكرّس جميع السياسات والخدمات والمشروعات لحماية البيئة، تحقيق الشمول الاجتماعي، ودعم النمو الاقتصادي. (www.mm.gov.qa/webcenter، /2025)

وقد حققت قطر العديد من الإنجازات البارزة في مسيرتها نحو الاستدامة ونفذت العديد من البرامج والمبادرات والتي سيتم ذكرها كما يلي: (<https://sustaingulf.org/ar>، /2025)

- نجحت الدولة في خفض انبعاثات الكربون من خلال تنفيذ لوائح بيئية صارمة والاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة.

- أحرزت قطر تقدماً ملحوظاً في مجال الحفاظ على المياه من خلال مبادراتها المتعلقة بالاستدامة، فقد نجح برنامج ترشيد في خفض استهلاك الفرد من المياه والكهرباء بشكل فعال.

- حققت قطر إنجازاً كبيراً خلال بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 من خلال تنظيم أول بطولة كأس عالم خالية من الكربون في التاريخ.

- المشاريع الشهيرة في قطر مثل مدينة لوسيل، تدمج الشهادات الخضراء في تصميمها.

- تعد إستراتيجية قطر الوطنية للطاقة التي أطلقتها وزارة البيئة وتغير المناخ البرنامج البيئي الرائد في قطر، وتركز هذه الإستراتيجية الشاملة على تحسين جودة الهواء وحماية التنوع البيولوجي وإدارة النفايات.

- يظهر برنامج الاستدامة في المدينة التعليمية التزام قطر بالاستدامة الاجتماعية، تجمع هذه المبادرة بين التعليم والبحث والمشاركة المجتمعية لبناء الوعي البيئي والممارسات المستدامة.

- مبادرة الخدمات المصرفية والتمويل الأخضر التي يقودها مصرف قطر المركزي، وتتضمن إرشادات الإقراض الأخضر، وأطر الاستثمار المستدام، ومتطلبات إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة للمؤسسات المالية.

كما تهدف إستراتيجية الاستدامة المحدثة لقطر للطاقة، التي تم طرحها في مارس 2022، إلى النقاط أكثر من 11 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا بحلول عام 2035 من خلال تقنية النقاط وتخزين الكربون (CCS)، وتسعى هذه المبادرة إلى خفض انبعاثات الكربون في منشآت الغاز الطبيعي المسال بنسبة 35% وفي مواقع الاستكشاف والإنتاج بنسبة 25%، وقد خفضت تقنية CCS بالفعل الانبعاثات من قطاع البتروكيماويات بنسبة 10% خلال السنوات الخمس الماضية، ومن المتوقع أن يؤدي مزيج الطاقة الموصى به في قطر إلى خفض كثافة الكربون في إنتاج الكهرباء بنسبة 27% لكل وحدة. (تقرير للمجموعة الإعلامية The Business Year، 2025)

3.4. واقع الاستدامة بدولة السعودية: تسير المملكة العربية السعودية في مسار جريء

لإعادة تعريف مستقبلها، واضعة الاستدامة كركيزة أساسية لتحقيق مستقبل مزدهر، وترتكز رؤية السعودية 2030 على نهج متقدم لتعزيز ممارسات الاستدامة في نسيج المجتمع والاقتصاد السعودي، ومن أهم المبادرات التي قامت بها السعودية في مجال الاستدامة سيتم ذكر الآتي: (Group, 2024, pp. 04-05)

- تستثمر المملكة العربية السعودية أكثر من 180 مليار دولار ضمن مبادرة السعودية الخضراء لبناء اقتصاد أخضر.

- قيادة ثورة الهيدروجين عالميا بحلول عام 2030، بدعم من خطتها لإنتاج 2.9 مليون طن سنويا بحلول 2030 و4 ملايين طن بحلول 2035، ويتضمن مشروع مدينة نيوم أكبر مصنع للهيدروجين الأخضر في العالم بقيمة 8.4 مليار دولار.

- حققت مبادرة السعودية الخضراء منذ 2021 تقدما ملموسا من خلال توصيل 2.8 جيجاواط من الطاقة المتجددة للشبكة الوطنية.

- زراعة أكثر من 49 مليون شجرة، وحماية 24.6 بالمائة من الأراضي.

- مساهمة الأنشطة غير النفطية بنسبة 50 بالمائة من الناتج المحلي.

- الاستثمار الأخضر والابتكار والتكنولوجيا من خلال التزام صندوق الاستثمارات العامة بالاستثمارات الخضراء وإصدار سندات خضراء بقيمة 8.5 مليار دولار.

- تعاون الشركات مع الجامعات لتطوير تقنيات الاستدامة، بالإضافة إلى تخصيص نصف الشركات السعودية 5 بالمائة أو أكثر من نفقاتها لتحقيق أهداف الاستدامة.

- البنية التحتية المستدامة والنقل وقد نفذت السعودية في هذا المجال مشاريع عملاقة وإنشاء شبكات نقل عام ضخمة مثل مترو الرياض وبرنامج النقل العام في مكة، بالإضافة إلى دمج مبادئ البناء المستدام وتقليل الانبعاثات.

- إصدار إطار التمويل الأخضر، وقد حققت السعودية ارتفاع تصنيف صندوق الاستثمارات العامة في الحوكمة والاستدامة إلى 92 بالمائة.

- هدف الوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول 2060، بالإضافة إلى إنتاج الهيدروجين الأخضر والأزرق وتصديره إلى أسواق عالمية، وإنشاء محطات شمسية ضخمة مثل محطة سدير.

4.4. الانجازات المحققة لدول مجلس التعاون الخليجي في مجال الاقتصاد الدائري والاستدامة

لسنة 2024

بلغ متوسط مؤشر الاقتصاد الدائري للكربون في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2024 حوالي 41.5 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً مقارنة بعام 2023 الذي بلغ 37.7 نقطة، وفقاً لبيانات المركز الإحصائي لدول المجلس، وأظهرت البيانات تصدر ثلاث دول خليجية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويُعد مؤشر الاقتصاد الدائري للكربون أداة تقييم شاملة تقيّم أداء 125 دولة حول العالم في مساعيها نحو تحقيق صافي انبعاثات صفرية من خلال تطبيق إطار الاقتصاد الدائري الذي يجمع بين تقنيات التخفيف وأدوات التمكين، وحققت دول مجلس التعاون تقدماً ملحوظاً في تبني تقنيات التخفيف، ما ساهم في تحسن الأداء لعام 2024 ليصل إلى 35.8 نقطة مقارنة بـ 29.7 نقطة في عام 2023، كما كشفت البيانات عن قفزة نوعية في مجال الطاقة المتجددة، حيث ارتفعت نسبة السعة التصميمية لمحطات الطاقة المتجددة من 0.03 % إلى 0.43 % في عام 2024، مما يعكس تقدماً ملموساً في الإسهام الإقليمي بمجال الطاقة المستدامة. (يحي، 2025، صفحة 01)

بالعودة إلى قائمة أبرز الدول عالمياً في مجال احتجاز الكربون واستعماله وتخزينه، استقرت قطر في المركز السادس بقدرة ثابتة تبلغ 2.3 مليون طن خلال عام 2024، دون أي تغير مقارنة بالعام السابق، كما جاءت السعودية في المركز الثامن بقدرة احتجاز وتخزين واستعمال مستقرة عند 1.4 مليون طن خلال نفس العام، دون تسجيل تغير ملحوظ عن سنة 2023. (الدين، 2025، الصفحات 03-04)

كما حققت دول مجلس التعاون خطوات بارزة في مجال الاستدامة البيئية والمبادرات المناخية، حيث وضعت أهدافاً طموحة لتحقيق الاقتصاد الدائري وتعزيز إدارة النفايات، وتشمل هذه الأهداف

العمل على تحويل ما بين 60% إلى 90% من النفايات بعيداً عن المكبات بحلول عامي 2030 و2040، إلى جانب دورها الفاعل في اتفاقية "بازل" التي تهدف إلى تقليل نقل النفايات الخطرة عبر الحدود.

وسجل مؤشر إجمالي النفايات المعالجة - الخطرة وغير الخطرة - نمواً سنوياً تجاوز 128% مقارنة بالسنوات السابقة، في حين ارتفعت نسبة إعادة استخدام مياه الصرف لتبلغ 100% في بعض دول المجلس، وقدّر حجم السوق الاقتصادي لإدارة النفايات بنحو 95 مليار دولار للفترة 2032-2025، بمعدل نمو سنوي يبلغ 7.4 بالمائة، وتبرز البيانات أيضاً انخفاض نصيب الفرد من النفايات المنزلية بنسبة 17.4% لسنة 2024 مقارنة بالسنوات السابقة، ما يعكس نجاح السياسات البيئية والتحول نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة في دول مجلس التعاون. خصصت دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 15 بالمائة من مساحتها لتكون محميات طبيعية، إضافة إلى تنفيذ استثمارات كبيرة وصلت إلى 300 مليون دولار في إطار مشروع الربط الكهربائي الخليجي بهدف خفض الانبعاثات الكربونية، كما حققت أربع دول خليجية نسبة 100% في مؤشر القدرة على التكيف مع تغيّر المناخ، وأسهمت المنطقة بزراعة 50 مليار شجرة ضمن مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، مما يمثل 5% من الهدف العالمي للتشجير، إلى جانب ذلك تستثمر دول المجلس نحو 11 مليار دولار في مشاريع الهيدروجين الأخضر والأمنيا الخضراء، حيث تشكل هذه الدول حوالي 66.7% من إجمالي مشاريع الهيدروجين في العالم العربي، و10% من الاستثمارات العالمية الموجهة نحو الهيدروجين النظيف . (الخليجي، 2025)

5. خاتمة

يمثل الاقتصاد الدائري نهجاً تحويلياً لتحقيق الاستدامة من خلال إعادة النظر في النماذج الخطية التقليدية للإنتاج والاستهلاك، وكذا تركيزه على تقليل النفايات، وتحسين استخدام الموارد، وتعزيز التداول المستمر للمنتجات والمواد من خلال إعادة التدوير وإعادة الاستخدام والتجديد، بالإضافة إلى معالجة التحديات البيئية كاستنزاف الموارد والانبعاثات الكربونية والتلوث، فالاقتصاد الدائري مبني على مفاهيم الاستدامة مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال فرص عمل جديدة وسلاسل توريد مرنة، وباعتباره نموذجاً للتنمية المستدامة يدمج هذا الأخير بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وبناءً على ما سبق تم استخلاص النتائج التالية:

- يعد الاقتصاد الدائري إستراتيجية حيوية للتخفيف من آثار تغير المناخ من خلال تقليل الحاجة إلى المواد الخام وتقليل انبعاثات الكربون والتدهور البيئي.

- من خلال تبني استراتيجيات الاقتصاد الدائري في قطاع البنية التحتية تهدف دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، قطر، السعودية) إلى تصميم بنية تحتية أكثر كفاءة عند عملية البناء والهدم من خلال تقليل المواد والموارد والتلوث.
- من خلال تبني استراتيجيات الاقتصاد الدائري في قطاع النقل، تتوقع دول مجلس التعاون الخليجي أن يتمكن الناس من التحرك بسرعة وأمان أكثر في جميع أنحاء البلاد باستخدام وسائل النقل التي لا تلوث البيئة ولا تخلق الازدحام.
- تسعى دول مجلس التعاون الخليجي محل الدراسة من خلال مبادرات الاقتصاد الدائري إلى تقليل إهدار الغذاء بالإضافة إلى استخدام النفايات العضوية بشكل أكثر إنتاجية.
- تسعى سياسة الاقتصاد الدائري بدول مجلس التعاون الخليجي محل الدراسة إلى تعزيز صحة أفراد المجتمع من خلال انخفاض تلوث الهواء والحصول على أغذية صحية ومغذية أكثر.
- يشجع الاقتصاد الدائري على استخدام الطاقة المتجددة في عمليات الإنتاج، كما يدعم المدن الحضرية المستدامة من خلال مواءمته مع أهداف الاستدامة.
- حققت دول المجلس تقدماً ملموساً في مسار الاستدامة البيئية ومبادرات المناخ، إذ تبنّت أهدافاً طموحة في الاقتصاد الدائري وإدارة النفايات.
- تحسن مؤشر الاقتصاد الدائري للكربون وتخزينه واستعماله بدول مجلس التعاون الخليجي 2024.

كما تم استنتاج التوصيات التالية:

- التركيز على تبني سياسة الاقتصاد الدائري في جميع القطاعات الأخرى على غرار القطاعات ذات الأولوية بدول مجلس التعاون الخليجي.
- تطوير ممارسات السياحة المستدامة لتقليل الأثر البيئي وتعزيز الحفاظ على الموارد.
- تطوير المعايير وبرامج الاعتماد لممارسات الاقتصاد الدائري يمكن أن يساعد في ضمان الاتساق وبناء ثقة المستهلك بدول مجلس التعاون الخليجي.

6. قائمة المراجع

1.1. المراجع باللغة العربية

- حناوي ربي، لورنا ريتشي وآخرون، (2023)، الاقتصاد الدائري في قطر 2، قطر: مركز ارثنا.
- سارة الجزار، (2018)، المجالات والفرص المتاحة لتطبيق اقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائري في العالم العربي لتحقيق التنمية المستدامة، دائرة البحوث، اتحاد الغرف العربية.

- عزالدين رجب، (2025)، أكبر الدول في قدرة احتجاز الكربون واستعماله وتخزينه ..دولتان عربيتان بالقائمة. واشنطن: وحدة أبحاث الطاقة.

- فاتح غلاب، (ديسمبر 2021)، الاقتصاد الدائري... مفاهيم وتجارب مختارة، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 08، العدد 02.

- يحي غالي، (2025)، انجازات مذهلة لدول الخليج في الاقتصاد الدائري للكربون، مسقط-عمان: المركز الاحصائي لدول التعاون الخليجي.

- تقرير سياسة الاقتصاد الدائري للامارات (2021-2031).

- تقرير حسن فرحان، (2025)، رؤية 2030 والتحول الى الاقتصاد الدائري.

- تقرير المجموعة الاعلامية The Business Year (2025).

2.6. المراجع باللغة الأجنبية

-Ben-Eli, M. (2015). *Sustainability: Definition and Five Core Principles*. NEW YORK: The Sustainability Laboratory Publication.

-Dhafr, N. (2021). *Sustainability Building A Prosperous and Secure Future*. Strategic Management and Organizational Excellence Publications- certeglobal.

-Edoardo Chiarotti, T. h. (2024). *Present and future of circular economy in europe*. university of Lauzanne-suisse: enterprise for society(E4S) Center.

-Ellen Mac Arthur, f. (2021). *what is a circular economy?*

-Group, H. (2024). *Cultivating a green future: how saudi Arabia is redefining sustainability in the middle east*. switzerland.

-S.Ramaswamy, V. K. (2024). circular economy: A blueprint for sustainability and development. *international journal of novel research, volume9*.

-SARA.C, A. J. (2024). *New economics for sustainable development circular economy*. USA: United nations economist network.

-Tai Munro, K. P. (2023). *Introduction To Sustainability*. MacEwan open Books.

-Vasileios Risos, K. T. (2017). *The circular economy A review of definitions, processes and impacts*.

3.6. المواقع الالكترونية

- على الموقع الالكتروني: <https://sustaingulf.org/ar/> ، مبادرات الاستدامة في قطر (2025)، يوم:

10.12.2025، على الساعة: 11.05.

- على الموقع الالكتروني: www.mm.gov.qa/webcenter/، يوم: 09.12.2025، على

الساعة: 18:30

- على الموقع الالكتروني: <https://alarabi-economic.com>، الاقتصاد الدائري وأثره على

الاستدامة 2024، يوم: 10.12.2025، على الساعة: 12.15.

- المركز الاحصائي لدول التعاون الخليجي، (2025)، مجلس التعاون الخليجي.. قصة نجاح مستمرة تعيد

صياغة خريطة الاقتصاد الاقليمي والعالمي .

- على الموقع الالكتروني/ <https://www.annajah.net>، مبادرات-الاستدامة-في-الإمارات-ابتكارات-

رائدة-للتنمية-المستدامة (2025)، يوم 10.12.2025، على الساعة: 19.45.